مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (17) العدد (8) 1995
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (17) No (8) 1995

الجواب عن مسألة آثار الفلسفة في علوم اللغة العربية

الدكتور محيي الدين رمضان*

□ ملخص □

شاع منذ عدة عقود رأي مفاده: أن علماء العربية تأثروا بالفلسفة، وأخذوا بكثير من مصطلحها، وهذا ما جعل علوم العربية تعسر على فهم المثقفين والمتعلمين، بل العلماء أيضاً.

وهذا البحث محاولة لفهم هذا الرأي وتمحيصه، ومناقشة كثير من جوانبه، ولا سيما علم النحو. وقد انتهى إلى تفسير للرأي المذكور على هدي من النصوص والشواهد، وتحقيق المسألة بعيداً عمّا يسمى بالفعل ورد الفعل، وتقرير لما يبدو أنه حق.

* قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة اليرموك - الأردن

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (17) العدد (8) 1995
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research – Arts and Humanities Series Vol. (17) No (8) 1995

The Answer about Philosophical Influence in Arabic Linguistics

Dr. M. A. RAMADAN*

❐ ABSTRACT ❐

It is taken for granted that Arabic language scientists were affected by philosophy. It is held that they adopted its idiom. This rendered Arabic language as difficult for learners and scientists at the same time.

This research aims to analyse this opinion, and to argue about many of its aspects, especially syntax. The conclusion relies an interpreting newer depending on many texts and quotations. The method employed is to investigate this case among from action reaction, and to decide what is right.

* Arabic Department, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

مُجمل هذا الرأي عند القائلين به، ولا سيما المحدثين، أن علوم العربية، والنحو منها على التخصيص، داخلها الفلسفةُ التي أخذ بها النحويون، واستفادوا منها في تناول موضوعاتهم حتى فسَدت تلك العلوم، وباتت مضطربة، لا يُنتفع بها. وأما القدماء فقد اعترض بعضهم على جانب من منهج علماء العربية ولاسيما في تقرير أحكام النحو وقواعده.

من كلام المتقدمين في ذلك ما زعم أن النحويين ادّعوا(1): "أن النصب والخفض والجزم لا يكون إ لا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي... ألا ترى أنَّ سيبويه رحمه الله قال في صدر كتابه: إنمّا ذكرتُ ثمانية مجارٍ لأفرُق بين ما يدخله ضَرْب من هذه الأربعة لِما يُحدثه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أَحدثَ ذلك فيه؟ فظاهرُ هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بيِّن الفساد". ومن كلام صاحب هذا الرأي قوله(2): "أما القول بأن الألفاظ يُحدِث بعضُها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه..". وقوله(3): "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطَبْع... وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك".

وهذه الطائفة كان لها موقف من العلل أي الأسباب التي رصدها أهل النحو في اختلاف الكَلِم المُعرَب الذي يتغير في النُطْق يتَلخَّص في جانبين: أولهما إلغاء أكثر هذه العلل. وثانيهما الاهتمام بما يفيد في فهم الكلام حرصاً على بلاغته وجمال أدائه. فالعلل عند هؤلاء ثلاثة أصناف وهي كما صنّفها الزجاجي(4) على توالي فوائدها وأهميتها: تعليمية وقياسية وجَدَلية. فابن مضاء يريد إلغاء الصنفين الثاني والثالث. ويريد أن يَقصُر إفهام أحكام الكلام العربي على أنَّ العرب هكذا نطقوا به. فالفاعل مرفوع وكل فاعل مرفوع، والمفعول منصوب وكل مفعول منصوب، والاسم المسبوق بحرف جر مجرور، وكل اسم سُبق بحرف جر مجرور، وهكذا، لأنَّ العرب نطقت به هكذا. ومن احتجاجه لذلك أن معرفة أحدٍ من الناس حُرْمَةَ شيء نصاً، ليس مُلْزِما باستنباط علة لنقل الحكم في ذلك إلى غيره. ويرد حجة القائل بأن رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق، وأنَّ الضم علامة الرفع أثقل وأنَّ الفتح علامة النصب أخف، للتناسب بين أصناف الكلام من حيث الثقل والخفة(5). ويريد إسقاط المختلف فيه بين النحويين ولا يفيد نطقاً. ومن حججه ما هو محذوف في الكلام وما هو مضمر، وليس فيه ما يدل عليه، فهو

شيء معدوم في اللفظ وفي نفس المتكلم، واعتماده في أحكام الإعراب محال لا يفيد شيئاً(6). وأصل ذلك عند مثل ابن مضاء الاعتقاد. فالأمر إما حق وإما باطل. فَرَدُ الحركات في الكلام واختلافِ النُطق بها إلى أسباب لفظية في ذات الكلام هو من قول المعتزلة. ومرجعها عند ابن مضاء ومَن قال بقوله إلى الله تعالى. فهذا هو مذهب أهل الحق، وليست نسبتها، أي الحركات إلى الإنسان إذا تكلّم إلاّ مثل نسبة أفعاله الاختيارية إليه(7).

ومن مفردات الفلسفة التي نجدها في كتاب سيبويه، وهو أول نص يوثّق به في موضوعه "التقسيم والأصناف". فهو يبدأ أول أبوابه بأن الكَلِم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. ويأتي بأمثلة لكل صنف، ويعيّن مصطلحه: "فالاسم: رجل وفرس وحائط". والفعل له أمثلة استُفيدت من "أحداث الأسماء" مِن ألفاظها نحو: الضرب والحمد. ويوضح كل صنف من حيث زمانه(8).

والحد يشمَل بعض أجناس الكلام. فجَمْعُ نحو: مسلم ومصلح على حدّ تثنيته، وذلك بزيادتين. فالرفع بالواو والنون والنصب والجر بالياء والنون. وتكون التثنية بزيادتين الرفع بالألف والنون بالنصب والجر بالياء والنون(9).

وحدُ الاسم الذي يقع الفعل عليه ويشغَله هو النصب تأخّر أو تقدّم نحو: ضربتُ زيداً أو زيداً ضربتُ، هو مثل حدّ نحو: ضربَ زيدُ عمراً أو ضرب عمراً زيد.

والاسم المجرور نحو: دفع الناس بعضهم ببعض، وميزت متاعك بعضه من بعض، فهو مفعول به على حدّ الاسم الذي قبله، وهو بمنزلة: دفع الناس بعضهم بعضاً، وكذلك كل مجرور في نحو: ذهبت به من عندنا، وخرجت به معك، فهو بمنزلة: أذهبته مِن عندنا، وأخرجته معك(10).

وحد الاسم المعطوف على اسم مجرور ومعناه مفعول به نحو: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه، فإنّ حده الجر، لأن المضاف (ضارب) ليس منّوناً. ومثله: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه. وهذا ضاربُ عبد الله ضرباً شديداً وعمروٍ. وحدُّ الجرِ أجود من النصب(11).

و(الأصل) مصطلح آخر يظهر في صيغة الكلمة حذفاً أو زيادة أو تعويضاً أو استغناء نحو: لم يَكُ، لا أَدرِ، يَدَعُ، زَنادقة، فَرازنة، اللهمَّ. فالفعل (يك، وأدر) أصلهما في الكلام: يكن، وأدري. والفعل (يدَع) يستعمل دون ماضيه، وزنادقة التاء فيه عِوَض من ياء، ولفظ الجلالة منادى بـ: (يا) محذوفة عُوِّضت بميم. ومنه (الأصل الأكثر) فيما يجري مجرى الفعل من الأسماء، وزن فاعل، وأما الصفة المشبهة نحو: رسول، وعديل، فالمراد بها المبالغة، وهي مبنية من لفظه. والأصل في اسم

الفاعل التنوين في نحو قول المَرّار الأسَدي:

سَلٌّ الهُمُومَ بكُلِّ مُعْطٍي رأسِه
ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

أي (معطٍ). فهو في هذا الموضع دون تنوين على المعنى لا على الأصل الذي هو التنوين فيه كي يعمل عمل المضارع.

و (المرتبة أو المنزلة) نحو: ضرب عبد الله زيدا. إنّ ارتفاع (عبد الله) بالفعل، وانتصاب (زيد) بتعدّي فعل الفاعل إليه. وإذا أُخر أولهما وقُدّم ثانيهما بقي اللفظ على حاله. ومن شأن العرب أن تُقدِم ما به عنايتهم(12). ومثله في تقديم أحد مفعولي ما يتعدّى من الأفعال نحو: كَسي الثوبَ زيد، وأعطي المالُ عبدَ الله. وكذلك نحو: كان أخاك عبدُ الله، بتقديم الخبر على المبتدأ. وتلزم الكلمة موضعاً، فلا يجوز أن توضع في غيره لأمور كثيرة، منها المعنى نحو تأخير (حسب وظن) إذا أريد إلغاؤهما. ومنه نحو قولك: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وليس أحد فيها خيرٌ منك. والخبر فيهما محذوف، يتعلّق به شبه الجملة "فيها"(13).

وكلمة (الحَمْل) نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، معناه: هذا ضربَ زيداً. ومنه قوله عز وجل(14): "ولَحْمِ طيْرٍ ممّا يَشتَهون. وحورُ عينٌ" فالمعنى فيه: لهم فيها أي: لحم طير وحور عين. وليس فيه نَقْض لأحد جُزئي الكلام. وهذا واضح في بيت مُزاحِم العُقَيلي:

يُهدي الخَميسَ نِجاداً في مطالعها
إمّا المصاعَ وإمّا ضَربَةٌ زُعُبُ

وذلك بحَمْل "ضربة" على "المِصاع" مع اختلاف حركة إعرابهما. ونحو: ما صنَعْتَ وأباك، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرَضَعها، فالأب والفصيل مفعول معه، والرفع فيهما قبيح إلاّ أن يُؤتى بضمير تأكيد للأب والناقة: ما صنعت أنت، ولو تركت هي، فيجوز الحمل على لفظ الأول أي الضمير في الفعلين أو على المعنى الأول(15).

و (الإضمار) نحو: أعمراً اشتريتَ له ثوباً، أزيداً مررتَ به. فالاسم (عمرو وزيد) منصوبان بفعل اضمر قبلهما، يفسّره الفعل الذي وَلِيَهما. ونحو أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً، بالرفع في "عبد الله" لأنّ أخوه من سببه وهو مرفوع(16). ومنه نحو: زيداً. والمراد: عليك زيدا. ونحو الهلالُ، والمراد: هذا الهلال(17). ومنه إضمار الاسم في "لات" نحو: انتظرت ولاتَ حينَ انتظار. وكذلك اسما "ليس ولا يكون" في الاستثناء نحو: أتَوني ليس زيداً، ولا يكون بِشْراً(18). ونحو: إذا كان غداً فأتِني. فإنّ فيه إضماراً معناه أن رجلاً لقي آخرَ فقال له: إذا كان ما نحن عليه من الأمر خيراً أو شراً في غدٍ فأْتِني(19).

و (الجَواز) نحو قول العجّاج:

يذهبْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائراً

على أن "يذهبن" بمعنى يسلُكن، أي يسلكن غوراً غائراً. فلا يجوز إضمار فعل لا يصل إلاّ بحرف جر، لأنَّ حرف الجر لا يُضمر(20). ومنه حركة الاسم بعد "حتى" نحو بيت مروان النحوي:

أُلقي الصحيفةَ كي يُخفّفَ رحلَه

والزادَ حتى نَعْلُه ألقاها

إذ يجوز الرفع في "نَعْله" كما في نحو: لقيت القومَ حتى عبدُ الله لقيته. فالرفع على الابتداء، والفعل بعده خبر عنه(21).

ومما لا يجوز ذكرُ الفعل فيه مضمراً ومظهراً مقدَّما ومؤخرا. ولا تستقيم بعده الأسماء مُبتدءاً بها هذه الأحرف: "هلاّ، لولا، لو ما ألا" نحو: هلاّ زيداً ضربتَ، ولولا زيداً ضربتَ، ألا زيداً ضربت. ويجوز إضمار الفعل أيضاً، وذلك لأن هذه الأحرف فيها معنى التحضيض والأمر(22).

ومنه إلغاء عمل المصدر كما يُلغى الفعل في نحو: متى زيدُ ظنُك ذاهب، وزيدُ ظنّي أخوك، وزيد ذاهب ظنّي. فإذا ابتدئ به نحو: ظنّي زيد ذاهب، قبح، ولم يجز، كما قبح نحو: أظن زيدُ ذاهب(23).

و (السبب) نحو تحريك كلمة لِصلتها بغيرها معنى أو لفظا نحو: ما أبو زينب ذاهبا ولا مُقيمة أمها. فالرفع في "مقيمة" لأنها من سبب أبيها، فلا يجوز، أن يقال : ما أبو زينب مقيمةُ أُمها، لأنها ليست من سببه(24) ومنه نحو: زيد لقيت أخاه. ونصب "زيد" في هذا ممكن لأنه نصب شيء من سببه وهو "أخاه"(25). ومنه قول جُرَير:

أثَعْلَبةَ الفوارس أم رِياحا

عدَلْتَ بهم طُهيَّةَ والخِشابا

فالفعل "عدلت" وقع على شيء من سبب ثعلبة ورياح. وهو ضمير يرجع إليهما. فالاختيار في الاسمين النصب. فهو بمنزلة: أزيداً لقيت أخاه. فـ "أخاه" من سبب زيد، وهو منصوب، ثم إن الاسم تقدّمه ما هو من شأن الأفعال، أعني الهمزة. ولا يصح نحو: أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه، لأن "عمرو" أو "أخاه" ليس من سبب زيد، ولا ملتبساً به(26).

و (العامل). وهو من أصل هذه المفردات جميعاً، بل لعله يجمعها كلها. يَعُد سيبويه ثمانية أوجه يُسميها مجاري هي: النصب والجر والرفع والفتح والضم والكسر والوقف ثم يقول(27): "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفُرق بين ما يدخُله ضرب من هذه الأربعة لِما يُحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدَث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرْبٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب". وأيُ كلمة معربة إنما حركة

حرف إعرابها على هذا، أي أن عاملا أثّر فيها، فنحو: ما أحسن عبد الله، فإن "عبد الله" معمول لـ: "أحسن". ونحو: ضربتُ وضربني زيدُ، وضربَني وضربت زيداً، فـ:"زيد" في الأول عامله الفعل "ضربني" و "زيدا" عامله الفعل "ضربت". ومنه نصب "من" في دعاء القنوت: "ونَخلَعُ ونترُك مَن يَفْجُرك" عامله الفعل "نترُك". ومنه قول قيس بنِ الخَطيم:

نحنُ بما عندكَ وأنتَ بما
عندكَ راضٍ والرأيُ مُختلِفا

أعمل الثاني بذكر الخبر واستغنى به عن إعمال ا لأول(28). ومنه نحو: أحزنت قومك بعضهم على بعض، وأبكيت قومك بعضهم على بعض، والمراد: بكى قومك بعضهم بعضاً، فوصلَ الفعل إلى الاسم بحرف جر، والاسم عندئذٍ في محل نصب نحو: مررت على زيد، بمعنى: مررت زيداً(29). وليست العوامل متساوية. فالصفة المشبهة بالفاعل لا تقوَى أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى المضارع، فهي تُشبّه بالفاعل في ما تعمَل فيه، وعملها في ما هو من سببها معرفاً باللام أو نكرة لا تجاوزه(30).

وانقضت قرون على ما ردّ به ابنُ مضاء على النحاة حتى كان العصر الحديث. وألّف إبراهيم مصطفى كتابه "إحياء النحو". فهو يَعُد كتابين لهما أثر في توجيه النحو الاتجاه القويم. "أحدهما "مجاز القرآن" لأبي عبيدة مَعْمَر بن المُثنّى، فذكر أن النحويين كانوا مفتونين بنَحْو سيبويه وقُرب عهدِهم بكَشْفه. وثانيهما نظرية النظم التي ضمنها عبد القاهر الجرجاني كتابيه "دلائل الإعجاز" و "أسرار البلاغة"، وانصراف الناس عنهما بما أصاب العقول في ذلك الوقت من داء التقليد وغَلَبة العُجْمة وطُغيان الأعاجم بذوقهم، وحاجة مذهبه إلى وَقْد الحِسّ وتنَبُّه الذوق(31). وأصل المسألة عنده أن حِسّ العرب بالإعراب وكَلَفَهم به جعلهم يضبطون أواخر الكلمات بالنَقْط، وهذا ما دعا النحويين في ما بعد إلى كشف علل الإعراب مقتصرين على ضبط أواخر الكلمات واستنباط الأحكام دون أن يُفيدوا من أمور في اللغة، وأشار إليها الأئمة، متعلقين بجانب الحركات وأسبابها(32). وهذا الاهتمام منهم بالعلة التي تُحدِث الحركة، حملهم على العناية الفائقة بالعامل ونظريته حتى كأنه النحو كله. وهو ما جعل الإعراب حُكما لفظيا. ويقرر إبراهيم مصطفى أن هذا الاهتمام باللفظ منع المتقدمين من أن يروا في الحركات ما يشير إلى معنى أو تصوير مفهوم. وحجتُه وهو يذكر ذلك أن الكسائي يُحرِك آخر كلمة في شاهد بالحركات الثلاث، ويقرر أن بحثه في النحو محاولة في إدراك معاني الحركات الإعرابية وآثارها في تصوير المعنى. وغايته أن ينتهي إلى حكم يفصِل في خصومات النحويين، وعاصِمٍ يكفي اضطرابهم(33).

ومرجع هذا في النحو مزج النحويين للفلسفة بدراسة النحو مزجا، وقد خدَعهم عن فهم الإعراب حتى كأنهم يدرسون فلسفة نظرية(34). وما زال يُقرِّر أن النحويين متأثرون بالفلسفة الكلامية كل التأثر غالبة على تفكيرهم. فنَص قوله:(35) "رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرَض حادث لا- بد له من مُحدِث، وأثر لا- بُد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدِث هذا الأثر عاملا مقتضيا وعلة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها". ويسرُد بعض مفردات الفلسفة التي رصدها في بحث النحويين منها: رفض اجتماع عاملين، اجتماع الضدين، حق العامل التقديم، حق المعمول التأخير، والمحال، والتقدير. والمنصوب لا بد له من ناصب، فإن لم يكن فلا بد من أن يُنوى. وهم في سبيل ذلك أغفلوا المعنى، وأضاعوا فرقَ ما بين إعراب وإعراب(36). وهو يُسمي هذا كله جهاداً نحوياً عنيفاً لأنه يعتمد على الفلسفة النظرية، فلسفة العامل، وتكثر فيه الفروض، ومن أجل ذلك يكثر الخلاف، ويطول الجدل، ولا نتيجة(37).

وخلص إبراهيم أنيس إلى أن الحركات الإعرابية عند النحاة الأوائل خيَّلت لهم أن وراءها سِراً يتصل بالمعاني. فلذا أصبحت موضع اعتزازهم ومحَل فلسفتهم. لذلك كانت شاقة على أصحاب اللغة الفصحاء، لأنها ليست كلها منتزعة مما تَعّودوه وأَلِفوه، ولأنها تخالف في بعض ظواهرها القوانين الصوتية للغة العربية(38). ولم يزل الإعراب شأنه في عُلوّ، وقد اختلفت فيه المذاهب، وثار حوله الجدل، وصار معقداً شديد التعقيد، تفنى الأعمار دون الإحاطة به، وهو مُنفِّر لما فيه مِن تعسف وتكلُّف. ولذا فإنَّ هناك من دعا ويدعو إلى إلغائه أو تيسيره على المتعلمين والناشئة(39).

ويَتوالى الباحثون على هذا الجانب من البحث أي أنَّ الفلسفة والانتفاع بها واتخاذ مفرداتها وسائل لتقرير أحكام النحو، أفسد اللغة وجعلها معقدة. فالقواعد تافهة و لا صلة لها بالتفكير الحديث. فالنشيءُ في مقدورهم أن يتقنوا لغات أجنبية في سن مبكرة، وأكبر علماء العربية لا يتقون بعلمهم بها(40) ومنشأ هذا العهد مرجعه إلى تحكم الأجرومية في العربية وهو عهد عرفته جميع اللغات إذ تدرس علوم اللغة على أنها غاية(41). ومعرفة العرب بالفلسفة اليونانية وتعمّقهم فيها أثرت في علومهم، وقرّر محمد كامل حسين أنَّ الفارابي كان معاصراً لابن جني، وأنَّ هذا أُعجب بالفلسفة اليونانية فحمله ذلك على أن يجعل للنحو أصلاً فلسفياً، وكتابه "الخصائص" يزخَر بذلك. وطالما سخِر الناس من الفلسفة لأنها

تحاول إيجاد أسباب واهية غامضة لما هو بديهي في معرفة الناس، وهو ظاهر في ما فعله ابن جني(42). ويقرّر أنّ التفكير الحديث لا يعبأ بأكثر التعليلات ذكاء، ولا يبهره التخريج البارع ما دام ذلك لا يدل على الواقع(43). ويدعو إلى جعل معرفة اللغة وعلومها سليقية، على الملاحظ في تدريس اللغات الحية اليوم(44). ولذا فإنّ الحاجة مُلحّة إلى إلغاء نظرية العامل وإنكارها إنكاراً تاماً، وهو ما أدركه بعض القدماء والمحدثين(45).

وهم يثنون على ابن مضاء، ويجعلونه أمة وحده بين النحاة غير مسبوق في ما دعا إليه، وأن المتقدمين لم يقدروه قَدْره، حتى كان العصر الحديث، فعاد مِن وراء الزمن مَهيباً جليلاً ليحُل مكانه اللائق(46).

ويرفض محمد عيد الأسس التصوّرية الفلسفية في بحث اللغة، ويقول بالأسس الشكلية التي هي في اللغة نفسها من تصنيفات لِصيغها وجُملها ووظائف كل صنف، وليس التعليل وما يصحَبه من الجهد الذهني من الدراسة اللغوية(47). ويؤدي هذا إلى الفروض والظنون، ويحتاج إلى التقدير. وتتحقق الدراسة الصحيحة، كما نقل عن بلومفيلد، بعيداً عن الفلسفة ولكن باستقراء اللغة حِسياً، والاهتمام بالشكل، لأن اللغة نُظُم اصطلاحية يستخدمها متكلمها في حياته ويستعملها في حاجاته ويطلع عليها(48).

وحدّد بعضهم عدة أصول في بَحْث المتقدمين في اللغة، فذكروا الفعل ومنزلته الأساسية في الكلام. وذكروا أن الأمم اختلفت في أشكال الفعل، وللعرب في الفعل أبحاث مُطوّلة(49). ولذا فإنّ للفعل أثراً في الكلام كما هو الأمر عند أهل البصرة. ويشير إلى أن بحث جانب الزمن فيه مرجعه إلى تأثر المسلمين بالنحو اليوناني. وقد قال بذلك المستشرقون ومَن شايعهم من الباحثين(50).

وقرّر باحث آخر أن العلل دارت في كلام أهل النحو، فقد بلغت غايتها بنهاية القرن الثالث(51). وينتهي في كلامه إلى أن الفلسفة أثرت في البحث النحوي مبلغاً عظيماً، يظهر ذلك في كثير من العلل التي لا تَمُت إلى النحو بسبب، لأنها ذات طبيعة فلسفية، ويظهر أيضاً في أسلوب تناول النحو الذي يمتلئ بالتخيّلات والفروض وطرق النظر الفلسفي(52).

إنّ علم النحو كأي علم آخر، ولا سيما العلوم الإنسانية، في حاجة إلى معايير وضوابط لتكون له أصول ومفاهيم وتقسيمات وأجناس، حتى إنّ السحر الذي طلبه الإنسان في محاولته الأولى لتحقيق غاياته في هذا الكون، وكذلك العلم، تَطوّر عن سعي الإنسان وراء المعرفة والانتفاع بها، مبنيان على مبدأ السببية أي أنه كلما توافرت مجموعة شروط أعقبت نتائجَ

بذاتها(53). وهذا واضح في كلام الخليل مما نقلَه الزجاجي عمن حكى كلامَه أنَّ العرب نطقت على فطرتها وقد عرفت وجوه كلامها، واستقر في عقلها سبب ذلك، انتفع بما عنده من ذلك، وقدّره مِن تعليلها فذكره وقرّره(54).

وفي كلام الزجاجي ما يفيد أن العلل التي أتى عليها العلماء في اللغة وعلومها كثيرة وأنَّ ما ذكره في كتابه مختار، وهو أجودها وأسدُّها، وأنَّ ما يمكن أن يطلع عليه القارئ من العلل، لم يُغفِلها الزجاجي ولم يعرض عنها لجهله بها، بل لِما ذكره من العناية بها والتخير منها(55). وقد نصّ على ما ذكره ابن مضاء بعده بنحو ثلاثة قرون أنَّ الكلام مِن نطق المتكلم ومن أفعاله، وأنَّ نحو: قام زيد، ليس بفِعْل زيد إنما هي من فعل المتكلم، وكذلك سائر الكلام هي أفعال المتكلمين، ولذا فقد حُكِيَ عن المبرد إجازته تسمية أقسام الكلم الثلاثة أسماء ذلك لأن كلمة "زيد" تدل على مُسمى وكلمة "قام" تدل على حدَث وحرف "إن" وغيره من الحروف يدُل على معنى. فكل واحد من هذا اسم يدُل على معنى. وإجازته تسميتها حروفاً، أو أفعالاً، لأنها قِطَع الكلام(56).

فالفلسفة أو مصطلحاتها في كلام النحويين مُلابسة للغة وأقسامها وأجناسها التي يشتمِل عليها الكلام. وهذا موافق للبحث في النحو، والكشف عنه لأنه فحص عن أشياء موجودة في المادة كالمقادير والأشكال والحركات وما أشبه ذلك، ولا يختلف عمّا تطلبه الفلسفة من علم حقيقة الشيء، والعلم بما هو أصلح(57).

وقد نقل الزجاجي بعضَ تعاريف الفلسفة لهذه الملابسة بين اللغة والفلسفة وهو أنَّ الفلسفة إتيان الحكمة أو أنها معرفة طبيعية لجميع الأشياء الموجودة... أو معرفة الأشياء المدركة عقلاً، أو المدركة بالحواس... أو أنها صناعة الصناعات وعلامة العلوم(58). وكثير ممن تقدَّم لهم كلام على أهل النحو وتقدُّمِهم في استعمالهم الفلسفة مُسلم نصاً أو تقديراً بحاجة الباحثين في النحو إلى مفردات الفلسفة، فابن مضاء مثلاً لم يدع إلى إلغاء كل العلل. وإبراهيم مصطفى يرى استخدام النحويين للفلسفة "أمراً طبيعياً لا مأخذ فيه بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر". ويذكر مدى توفيقهم في ذلك، ثمَّ إنه يرجع عن ذلك بعد أسطر عندما يصِفها بأنها لغْوُ وعبَث وأنَّ الأمر لا يتجاوز أنه طولُ إلْف، وأن النحو بُني عليها وأقيمت فصوله اعتماداً على نظرية العامل(59). وكذلك يقرّر باحث آخر قوله(60): "من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية. ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد. وغرضه التعليل هو أن

يُظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه". ثمَّ إنه ينقُض هذا الكلام بقوله عن العلة إنها(61): "مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة". وعلى هذا فإنَّ الظواهر مقرونة بأسبابها، وهي لا تقع أو يستحيل وقوعها إذا لم تتوافر أسبابها. ومن شأن الأسباب والعلل أنها لا تُعزَى في العلم إلى المغيّبات أو القضاء والقدر وهي سابقة للظواهر، وقد عني المحدثون بها ولا سيما العلل الفاعلية. وعدّها بعضهم فِطرية وعامة في الناس وهي تربط بين الأفكار التي ترجع إلى قانون تَرابُط المعاني بالتشابه أو التجاور الزماني والمكاني(62). وكون الصلة بين اللغة والفكر حتمية ومصاحبة له، فهي بالقياس إليه كالأرقام للحساب، ولا حسابَ دون أرقام بالرغم من أنَّ عملية الحساب ذهنية. والفكر يُعلِن عن نفسه بالألفاظ وهو يعتمد عليها(63).

و لا يفهم من هذا أنَّ العلل التي جاء ذكرُها من صنف غيْبي كما يظهر ذلك من كلام أكثر مَن يتحدث عن التعليل عند النحويين أو كما يبدو لأول الأمر. فقد وصفها فيلسوف اللغة الأكبر، أعني أبا الفتح ابن جني، أنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين لأنهم يحتكمون إلى الحس، وحجتهم فيها قَبول النفس لها أو رفضها، فرفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما. وذلك لأنَّ الفعل يحتاج إلى فاعل، وربما احتاج إلى عدة مفاعيل. والرفع مما يُستثقل في الكلام والفتح مما يُستخف. ومنه أنَّ الياء في ميعاد وميزان منقلبة عن واو لأنَّ الواو الساكنة بعد كسرة ثقيلة(64). ونصَّ ابن جني في موضع آخر أنَّ العرب تقدم في الكلمة من حيث حروفها ما هو أقوى من المتقاربين لأنَّ التقارب ثقيل على النفس، ويؤخرون ما هو أخف، وتفسيرُ هذا أنَّ المتكلم في بدء كلامه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً. وكذلك رفع المبتدأ لتقدمه وحركة الضمة، وهي أثقل الحركات، وكذلك رفع الفاعل(65). ثمَّ إنها ليست بقَدْرِ علل أهل الكلام، ولا عليها براهين المهندسين. وهي مع ذلك تقبَلها النفس، وينطوي الحِس على التسليم بها، وجميعها موافقة للطباع بل إنَّ منها ما هو واجب لا ترتضي النفس غيره، وما هو محتمَل، وإنْ كان في احتماله استكراه وضيق(66). وخلاصة لهذا الجانب قولُ الزجاجي(67): "إنَّ النحو علم قياسي ومِسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج. ما خلا ما لزم قبوله من علوم الشريعة بعد وضوح الدلائل وإقامة البراهين... إنَّ من الأشياء أشياء تُعرف ببديهة العقل بغير برهان و لا دليل، بها يستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي، كما أنّا نعلم بديهة بغير دليل أن وجود جسم في حال واحدة ساكناً متحركاً أو لا ساكناً ولا متحركاً محال... إلا في

حال خلق الله عز وجل كما علم ذلك استدلالاً، وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد في مكانين في حال واحدة ووقت واحد مُحال. ومن الأشياء ما يُعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها التي لا تُشكِل على أحد حتى تقوم مقام ما يُعرف بديهة بغير استدلال".

وأيسر مراجعة لأكثر كلام ابن مضاء من القدماء والمحدثين تفصح عما يلي:

أولاً: إن دعوة ابن مَضَاء إلى إلغاء العامل أو العلل في درس النحو تهدف إلى تيسير تعليم النحو واللغة، لأنَّ معرفة ذلك مما لا يفيد نطقاً(68). والصواب في تفسير وجوه الكلام بالقول للمتعلم: كذا نطقت العرب، وهو ما تبيَّن وتحقق باستقراء الكلام المتواتر(69). والبحث عن معاني الحركات الإعرابية وأثرها في تصوير المعنى في بلوغ ذلك عاصِمُ يقي من اضطراب النحويين، وفيه فصل لما بينهم من خصومات(70). وأن يكون للعربية قواعد موافقة للتفكير الحديث. ويتم ذلك بإغفال القواعد ونظرية العامل وما يتبعه من أبحاث من مثل: التنازع والاشتغال(71). وأن تتم دراسة النحو واللغة على أساس شكلي مما تتضمنه اللغة نفسها من تصنيفات ووظائف تؤديها تلك الأصناف بحسب الصلات بينها، كما هو الشأن في النظم النحوية في كل لغة(72).

ثانياً: إن المعترضين على العامل ولا سيما القدماء ومَن لحق بهم من المحدثين إنما اعتراضهم من وجه شرعي وعقلي، فلا يصح عندهم أن يُنسب العمل إلى الألفاظ، وحجتهم في ذلك أن الفاعل إما أن يفعل بإرادة الحيوان وإما أن يَفعل بالطَبْع كما تحرق النار ويبرُد الماء، ولا فاعل إلا الله تعالى عند أهل الحق. وفِعْل المخلوقين جميعاً إنما هي فعل الله تعالى(73). ويرفض هؤلاء أي تفسير في كون الفاعل مرفوعاً وكون المفعول منصوباً من حيث اختيار الثقيل من اللفظ للقليل في الكلام واختيار الخفيف منه للكثير فيه، وأن معرفتهم بذلك لا تزيد في علمهم، وجهلهم بها لا تضرهم(74).

ثالثاً: إن ردَّ التعليل إنما هو ردّ لغير العلم، واطراح للظنون والتأويلات غير العلمية(75). وليس التعليل وإلزام النطق وما يلزم عنه بدراسة لغوية صحيحة لكنه ضعف وتهافت وجهد ذهني لغير نفع ينتظر(76).

رابعاً: إن الأمر يقتضي الحداثة وما يلزم الواقع الموافق للتفكير الحديث الذي لا يأبه بأكثر التعليلات ذكاء ولا يُدهشه التخريج البارع(77).

خامساً: إن البحث في اللغة لا يتناسب والفلسفة. فقد كان الأمر في ما مضى من إعجاب العلماء بالفلسفة اليونانية وشدة تأثرهم بها. فعلوم اللغة لا- تدرس لذاتها(78). فأهل النحو تأثروا بالفلسفة الكلامية التي كانت مِن مسلمات عصرئذٍ تغلب على التفكير، ولها حكم الحقائق المقررة(79). واتخاذ النحويين المعنى الفلسفي أساساً لما يراد من النصوص والاستعانة بالفروض والظنون لأن الحدث لا بد له من محدث. وفقدان ذلك يوجب التقدير، فلا مسند إلا بمسند إليه. هذا كله جعل النحو بعيداً عمّا يجب أن يكون عليه. فالمعنى الفلسفي لا يدخُل في البحث اللغوي، لأن اللغة تُستقرى بالحس لا بالحدس والتخمين(80). وأول مَن زعم أن المسلمين تأثروا بالفكر اليوناني وما يتصل به في تفسير اللغة ووجوه النحو المستشرقون مثل بروكلمان وماسينيون. وتابعهم على ذلك بعضُ مَن تأثر بهم ولزم أقوالهم(81).

والجواب عما يتصل باللغة العربية وتعليمها وسليقية تعلمها أن في تاريخ العربية ما يقطع بتحقق ذلك لا- في زمن بعينه بل في كل العهود العربية. والأخبار في ذلك وافية(82). فإن "عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن مُر مَن قِبَلك يتعلم العربية فإنها تدل على صواب الكلام ومرهم برواية الشعر، فإنه يدل على معاني الأخلاق" وتعليم النحو لم يكن كما يفيد كلام هؤلاء الذي ذكرتُ بعضَه فيما تقدّم على صفة واحدة من حيث التعليل فيه ورصد العلل في أجناس الكلام وطلب وجوه الخلاف، بل هو أصناف وأصناف. منه ما هو خُلوُ من العلل والخلاف، ويمثله ما يُعزى إلى خَلَف الأحمر وهو النحو الكوفي، ومنه ما هو متوسط أو شرح لمختصر أو تلخيص. وهذه الأصناف وغيرها مبذولة للناس في كل زمان ومكان. ومثلُها في زمان الناس هذا ما هو مؤلف بحسب مراحل التعليم في كل البلاد العربية. ومنه ما هو لمستوى الجامعة، ومنه ما هو للمثقفين. ومنه ما هو للطبقة الخاصة.

والجواب عن الطاعنين في النحو لِما فيه من الفلسفة أن ذلك من عدة أوجه: أحدها أنَّ النحو بدأ مع اهتمام المسلمين بالنص العزيز. وأمر إعجازه لا- يُخفى على أحد فهو يحتاج إلى بذل في الرأي والتوجيه، ويدعو إلى الخلاف وكثرة المذاهب في توضيحه. وهذا ما أورث أصولاً كانت معالم للأجيال التالية، هي مطمح لأكثر المشتغلين في النحو واللغة وعلومها، يحتذونها ويهتدون بها، ويجدون في أحكامها حدوداً يرجعون إليها، وهذا ما جعل النص العزيز مُحتجّاً به وشاهداً لِكل مَن كتب في علم من علوم العربية، وهو

خلاف الأصل في ذلك، ولا سيما في اللغة والنحو أي أن يحتج بالعربية ونصوصها لكلام الله تعالى!.

وهل يفوت المثقفين لا العلماء أن النص العزيز يتناول مضامين أصلها فلسفي، ويُفسِرْ قضايا أصولاً بحث فيها الفلاسفة ومال زالوا، طلباً لتفسيرها ورغبةً في معرفة أجوبة شافية لها.

واللغة في ذاتها يحتاج البحث فيها إلى الفلسفة ومفرداتها، لأنها نظام من أنظمة التفكير أو التي تُعين على التفكير وتوضحه. ولا مناص للباحث من الانتفاع بها وبمصطلحاتها في تفسير نظامها والكشف عن أحكامها. فإنَّ في الفلسفة اليونانية عدة مفاهيم منها الكلام، فالرابط بين اللغة الفلسفية والبحث العلمي وثيقة(83). واللغة أيضاً شيء لأن الناس يفكرون فيها ويتكلمون عليها. واستعمالها يعني أنها موجودة وهذا ما يدعو إلى البحث فيها على أنها شيء يحتاج إلى تفسير وتوضيح أي تعليل(84). وهو من موضوعات الفلسفة، ودعوى القائلين بأن النحو والبحث فيه، تُهَيمن عليه الفلسفة كلامُ فيه تَجاوُز كثير بالرغم مما تقدّم من القول من ملابسة اللغة وتناولها في حاجة إلى الفلسفة أو أن لها صلة وثيقة بها. فإنَّ هؤ لاء لم يأتوا بتفسير صريح لمقدار الفلسفة في كلام الباحثين أو صفتها. وهذا ما جعل كلامهم يوهِم أشياء لا حقَّ فيها. وفاتهم أنَّ الفلسفة منهج متعدد الوجوه في طلب التفسير لما يبحث فيه ويتناوله الدرس الجادّ. والمفردات التي يرجع أهل النحو إليها في تفسير أحكامهم وضبطها بعيدة كل البعد عمّا يُفهم من كلام المنتقدين لكون الفلسفة أفسدت النحو. وتلك المفردات في أغلبها ترجع إلى ما خلَص إليه الخليل وهي تُلابس اللغة كل الملابسة وفي ذات ألفاظها المنطوقة.

الحواشي

(1) الرد على النحاة 86

(2) السابق 87

(3) السابق 88

(4) الإيضاح في علل النحو 64

(5) السابق 151 ، 87

(6) السابق 60

(7) السابق 86

(8) كتاب سيبويه 12/1

(9) السابق 18/1

(10) السابق 153/1

(11) السابق 171/1

(12) السابق 34/1

(13) السابق 55/1

(14) سورة الواقعة /21 ، 22

(15) كتاب سيبويه 297/1

(16) السابق 103/1

(17) السابق 106/1

(18) السابق 57/1

(19) السابق 224/1

(20) السابق 94/1

(21) السابق 97/1

(22) السابق 98/1

(23) السابق 124/1

(24) السابق 63/1

(25) السابق 83/1

(26) السابق 102/1 ، 108

(27) السابق 13/1

(28) السابق 73/1ـ75

(29) السابق 158/1

(30) السابق 194/1

(31) أحياء النحو 19ـ20

(32) السابق 21/20

(33) السابق 41

(34) السابق 47

(35) السابق 31

(36) السابق 160

(37) السابق 133

(38) من أسرار اللغة 268

(39) السابق 199

(40) اللغة العربية المعاصرة 18

(41) السابق 49

(42) السابق 52

(43) السابق 53

(44) السابق 60 ، 66

(45) السابق 80

(46) أصول النحو العربي: المقدمة/ب

(47) السابق 214 ، 178

(48) السابق 214

(49) فقه اللغة المقارن 51

(50) السابق 53

(51) النحو العربي العلة 70

(52) السابق 98

(53) حكمة الغرب 30/1

(54) الإيضاح في علل النحو66

(55) السابق 39

(56) السابق 43 ، 44

(57) مفاتيح العلوم 153ـ154

(58) الإيضاح 47

(59) أحياء العلوم 33ـ35

(60) النحو العربي العلة 51

(61) السابق 90

(62) في تراثنا العربي 52-53

(63) حتمية العناية باللغة العربية 89

(64) الخصائص 48/1

(65) السابق 51/1

(66) السابق 51/1 ، 88

(67) الإيضاح في علل النحو 41ـ42

(68) الرد على النحاة 164

(69) السابق 151

(70) أحياء النحو 41

(71) اللغة العربية المعاصرة 8 ، 9 ، 80

(72) أصول النحو العربي 214

(73) الرد على النحاة 87

(74) السابق 151ـ152

(75) أصول النحو العربي 214

(76) السابق 178

(77) اللغة العربية المعاصرة 53

(78) السابق 49 ، 52

(79) أحياء النحو 31

(80) أصول النحو 214

(81) فقه اللغة المقارنة 53ـ54

(82) إيضاح الوقف والابتداء 31

(83) حكمة الغرب 29/1

(84) السابق 55/1

REFERENCES المصادر والمراجع

1-إبراهيم مصطفى(-1957) ، أحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1959 ، القاهرة.

2-ابن الأنباري محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر(271ـ328 هـ) كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، جزآن، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، 1971.

3-أنيس إبراهيم (الدكتور)، من أسرار العربية، مكتبة الانجلومصرية، الطبعة السابعة، القاهرة، 1985.

4-ابن جني عثمان بن جني أبو الفتح (322ـ392 هـ)، الخصائص، ثلاثة أجزاء، الطبعة الثانية (المصورة) تحقيق محمد علي النجار، نشر دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

5-الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف (-387 هـ)، مفاتيح العلوم، جزء واحد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، تحقيق إبراهيم الأبياري 1404 ، 1984 ،بيروت.

6-رسُل برتراند رسُل(1872ـ1970 م) حكمة الغرب، جزآن، ترجمة الدكتور فؤاد زكريا، عالم المعرفة، العدد 62 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1403 ، 1983.

7-الزجاجي عبد الرحمن بن اسحق أبو القاسم (-377 هـ)، الإيضاح في علل النحو، جزء واحد، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثالثة، نشر دار النفائس، 1979.

8-السامرائي إبراهيم (الدكتور)، فقه اللغة المقارن، جزء واحد، دار العلم للملايين، بيروت، 1968.

9-سيبويه عمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر (-180 هـ)، كتاب سيبويه، خمسة أجزاء، الطبعة الأولى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة، 1966.

10-الطويل توفيق (الدكتور)، في تراثنا العربي الإسلامي، العدد 87 عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1985.

11-مبارك مازن (الدكتور)، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، جزء واحد، الطبعة الثانية، 1391، 1971.

12-محمد كامل حسين (-1963 م) اللغة العربية المعاصرة، جزء واحد، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1976.

13-محمد عيد (الدكتور)، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، جزء واحد، عالم الكتب ، القاهرة، 1973.

14-ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد أبو العباس (513ـ592 هـ)، الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ، الطبعة الثانية، مصر، 1982.

المجلات

- مجلة العربي الكويتية، العدد 312، 1984. حتمية العناية باللغة العربية: الدكتور حسين نصار.